الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.647

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
27 June 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثلاثون

محضر موجز للجلسة ٦٤٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٣٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٠٠

الرئيسة: السيدة آسار

المحتويات

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثلاثين

اختتام أعمال الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

04-22486 (A)
0422486

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثلاثين

(CEDAW/C/2004/I/L.1، CEDAW/C/2004/I/CRP.3 وAdd.1-8، CEDAW/C/2004/II/1)

١ - **الرئيسة:** قالت إنها تفهم أن اللجنة تود اعتماد مشروع تقرير دورتها الثلاثين الوارد في الوثائق CEDAW/C/2004/I/L.1 وCEDAW/C/2004/I/CRP.3 وAdd.1-7 بصيغته المعدلة.

٢ - تقرر ذلك.

٣ - **السيدة كبالاتا** (المقررة): عرضت مشروع تقرير الفريق العامل الجامع الوارد في الوثيقة CEDAW/C/2004/I/CRP.3/Add.8 بصيغته المعدلة. وقالت إن التقرير يحتوي على تفاصيل مقررات اللجنة الموجَّهة إلى الدول الأطراف والإجراءات التي اتخذتها اللجنة بموجب البنود ٦ و٧ و٨ من جدول الأعمال. ثم عرضت مشروع جدول أعمال اللجنة لدورتها الحادية والثلاثين، الوارد في الوثيقة CEDAW/C/2004/II/1.

٤ - **الرئيسة:** قالت إنها تفهم أن اللجنة تود اعتماد مشروع تقرير الفريق العامل الجامع (CEDAW/C/2004/I/CRP.3/Add.8) بصيغته المعدلة ومشروع جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين (CEDAW/C/2004/II/1).

٥ - تقرر ذلك.

٦ - **الرئيسة:** قالت إنها تفهم أن اللجنة تود اعتماد مشروع تقريرها عن دورتها الثلاثين بكامله وأن تعهد إلى المقررة بوضع اللمسات النهائية عليه.

٧ - تقرر ذلك.

٨ - **السيدة كينغ** (مساعدة الأمين العام، المستشار الخاص للأمين العام بشأن المسائل الجنسانية وتقدم المرأة): قالت إنها تود أن تهنئ اللجنة على اعتماد التوصية العامة رقم ٢٥ بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، وهي توصية من شأنها أن تقدم توجيهات هامة للدول الأطراف بشأن تنفيذ المادة ٤ (١) من الاتفاقية. وأضافت أن الأمم المتحدة نفسها اعتمدت على المادة ٤ كأساس لتنفيذ التدابير الخاصة من أجل تحقيق التوازن الجنساني بين الموظفين والوصول إلى هدف ٥٠/٥٠. ورحبت بأن اللجنة قد اتخذت الخطوات الأولى نحو اعتماد توصياتها العامة التالية، التي تتصل بالمادة ٢. وقالت إن محاولات اللجنة الجارية من أجل تعزيز أساليب عملها إنما هي مشجعة، وقد اكتملت الآن مسؤوليتها بشأن النظر في التقارير بالمسؤوليات المعهودة إليها بموجب البروتوكول الاختياري. وقالت إن اللجنة دأبت على النظر في ثمانية تقارير من الدول الأطراف في كل دورة وأنه ما يزال أمامها ٣٥ تقريراً من الدول الأطراف تنتظر البت فيها. وقالت إنها تثق في أن اللجنة ستأخذ هذا الرقم في الاعتبار في اجتماعها غير الرسمي الذي سيعقد في أيار/مايو في تخطيطها للدورات القادمة.

٩ - وهنأت اللجنة على اجتماعها مع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وخاصة بالنظر إلى أهمية التنسيق والتآزر في الولايات المتعلقة بآليات حقوق الإنسان. وأضافت أن اللجنة كانت أول هيئة تعاهدية تتلقى معلومات من مكتب المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان بشأن الأعمال الجارية حالياً في الأمانة العامة من أجل تنفيذ التوجيهات الصادرة عن الاجتماع الثاني للجنة المشتركة واجتماع الرؤساء بشأن إعداد وثيقة أساسية موسعة وتنسيق الخطوط التوجيهية المتعلقة بإعداد التقارير. وقالت إن اللجنة ستستمر في العمل مع سائر الهيئات التعاهدية العاملة في مجال

حقوق الإنسان من أجل تحقيق هدف التنفيذ المعزِّز لكل صكوك حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

١٠ - وقالت إن الدورات القادمة للجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان تتسم بأهمية خاصة من حيث تركيز اهتمام العمليات المشتركة بين الحكومات على أعمال اللجنة وإسهامها في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين. وأضافت أن الاحتفال المعتزم إقامته بإحياء الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاتفاقية في الجمعية العامة سيهيئ مناسبة لإبراز مدى التغيير الذي أحدثته الاتفاقية واللجنة في حياة النساء في جميع أنحاء العالم.

١١ - وقالت في ختام كلمتها إنها لن تحضر اجتماعات اللجنة في المستقبل بصفتها المستشار الخاص للشؤون الجنسانية لأنها قررت التقاعد من الخدمة في الأمم المتحدة وأن من أهم التطورات التي تبعث على الرضا طوال حياتها الوظيفية هو التحسن المطرد في الوعي بحقوق الإنسان للمرأة بفضل الأعمال التي قامت بها اللجنة، وأن عملها مع اللجنة عن كتب يعطيها دفعة كبيرة من التشجيع.

١٢ - **الرئيسة:** أشارت إلى أن اللجنة قد نظرت في دورتها الثلاثين في ثمانية تقارير منها تقريران أوليان من بوتان والكويت. ورحبت بما أبدته تلك الدولتان من تعهد بتقديم تقاريرهما على نحو منتظم في المستقبل. وذكرت أن عدداً من الدول التي قدمت تقارير كانت ممثلة على مستوى عالٍ وأن عدداً من الوفود ضم خبراء فنيين مما مكن اللجنة من تقديم أسئلة موضوعية عن العناصر الهامة التي تسهل أو تعوق تنفيذ الاتفاقية.

١٣ - وأضافت أن الملاحظات الختامية للجنة سوف تحال، حسب المعتاد، إلى الدول الأطراف بعيد اختتام الدورة. وحثت الدول المبلغة على نشر تلك التعليقات على أوسع نطاق ممكن بين الموظفين العموميين والمجتمع بشكل عام وأعربت عن الأمل في أن تكون هذه الملاحظات أساساً لمبادرات تشريعية مفيدة ولوضع سياسات وبرامج وتدابير إدارية وغيرها. وذكرت أن اللجنة قد أكدت في جميع الحالات على أهمية المجتمع المدني خاصة المنظمات النسائية غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وتنفيذ الاتفاقية، وشجعت الدول في هذا الصدد على تسهيل اشتراك المجتمع المدني في تلك المجالات. وأضافت أن البرلمانيين لهم دور حيوي في هذا الصدد، ولفتت الانتباه إلى قرب صدور دليل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل توجيه البرلمانيين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري بجميع لغات الأمم المتحدة.

١٤ - وفيما يتعلق بحالة تنفيذ الاتفاقية في الدول المبلغة أشارت إلى أن عدداً من العوامل المشتركة تبدو من التقارير، تتصل أولاً بالمسائل التي تقع في إطار المادة ٥ وهي النماذج الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجال والنساء، وهي تتخذ أشكالاً مختلفة في البلدان المختلفة. وفي كل الحالات كان موقف اللجنة ثابتاً من حيث أن من واجب الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية أن تعمل بعزم وبسُبل خلاقة على القضاء على الممارسات التمييزية دون إبطاء. وقالت إن التقاليد والتنوع الثقافي هما بالتأكيد مصادر غنى للبلدان ولكنها لا يجب أن تقف حجر عثرة أمام تمتع المرأة بحقوق الإنسان كاملة.

١٥ - وقالت إن اللجنة لاحظت تقدماً في كثير من المجالات مثل تعديل التشريعات، وأن الدول قامت بعرض خطط العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين والسياسات القطاعية والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق حقوق المرأة على مستوى القواعد الشعبية. وقالت إن المحاكم في عدد من البلدان تقوم بدور نشط، وأنها تحتكم إلى الاتفاقية في إنشاء الاختصاص في مجال المساواة بين الجنسين. وقالت إن الحاجة تدعو إلى مزيد من التأكيد على أهمية التقارير

والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لتقييم أثر الأنشطة المذكورة في هذا السبيل. وأعربت عن تشجيعها للدول الأطراف على وضع جداول زمنية لتنفيذ الإجراءات المعينة وأن تقوم بعمليات رصد من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية عند اللزوم. وأضافت أن اللجنة أكدت أيضاً على أهمية حملات الإعلام في تعزيز الوعي بالاتفاقية.

١٦ - وقالت الدورة الثلاثين قد شهدت أيضاً تتويجاً لجهود اللجنة بإعداد توصية عامة بشأن المادة ٤ (١) من الاتفاقية واعتمادها. وأعربت عن ثقتها بأن التوصية العامة رقم ٢٥ سوف تسهل الفهم بكيفية استخدام التدابير الخاصة المؤقتة. وأضافت أن اللجنة حققت تقدماً كبيراً في أعمالها بموجب البروتوكول الاختياري: فقد سجل الفريق العامل المعني بالاتصالات في إطار البروتوكول الاختياري ثلاث اتصالات، وأن اللجنة قد واصلت تنفيذ ولايتها بموجب المادة ٨ من البروتوكول.

١٧ - وأضافت أن اللجنة واصلت استعراضها لمدى كفاءة أساليب عملها وأنها سوف تعقد اجتماعاً غير رسمي في أيار/مايو لمناقشة نواحي عملية الإبلاغ لكي تكون تلك العملية أكثر كفاءة وفاعلية. وقالت إن الدورة أتاحت الفرصة لإجراء حوار مع ممثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن الإصلاح في نظام معاهدة حقوق الإنسان ومع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، بشأن تعزيز التعاون. وقالت إن هذه الحوارات كانت مثمرة وأعطت اللجنة مزيداً من الاقتناع بأن عملها سيكون أكثر تأثيراً وأن دورها سيكون أكثر شمولاً في إطار نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

١٨ - وقالت إن اللجنة ركزت مرة أخرى في دورتها الثلاثين على حالة المرأة في العراق وأحاطت علماً بالقرار الذي اتخذه مجلس الحكم في العراق بإلغاء القانون المدني الحالي في مجالات الزواج والطلاق ورعاية الأطفال والوراثة وأنه اعتمد بياناً لدعم المرأة في العراق أشار إلى أن العراق هي دولة طرف في الاتفاقية وأكد على الأهمية القصوى لتمتع المرأة بحقوق الإنسان من أجل تنمية المجتمع العراقي. وأضافت أن اللجنة تدعو جميع السلطات المسؤولة في العراق، بمساعدة المجتمع الدولي، إلى ضمان التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية.

١٩ - وقالت في ختام كلمتها إنها تأثرت بقرار السيدة كينغ ترك العمل في الأمم المتحدة وأعربت عن تمنياتها وشكرها للسيدة كينغ على الدعم الذي قدمته إلى اللجنة وأضافت أن من الصعب تخيل عالم المرأة بدون وجود السيدة كينغ.

اختتام الدورة

٢٠ - بعد تبادل المجاملات المعتادة أعلنت الرئيسة اختتام الدورة الثلاثين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.